الفصل الثانى

نشأة الدراسات الديموجرافيه وتفريعاتها

المبحث الاول

لمحـــة تاريخية :

الواقع أننا إذا أخذنا الدراسات الديموجرافية فى عمومها وجدنا أنها من أوسع الدراسات الإجتماعيـة نطاقاً وأشملها موضوعاً وأغزرها مادة وأقدمها عهداً ، فلقد شغلت المسائل السكانية الفلاسفة والمفكرين ، وعنى القدماء منهم بأمور تتصل بشئون حياتهم ونظم معيشتهم وما يتصل بتنقيفهم وبالوسائل التى يجب على الدولة اتباعها لتحسين أحوالهم ورفع مستوياتهم غير أن هذه الدراسات كانت فى أول أمرها بمثابة آراء شخصية لم تقصد إلى الدراسة الوضعية العلمية التحليلية بقـدر انعكاسها لروح المفكر أو الفيلسوف الإنسانية فى محاولة تخفيف أعباء الأمراض الاجتماعيـة واقتراح ما ينبغى أن تكون عليه الأوضاع المعيشية أو الإعداد التربوى والتنظيم الطبقى والتوزيع المهنى للسكان .

ويجدر بنا أن نشير فى هذا المجال إلى الفيلسوف الصينى « كونفشيوس » الذى تتضمن آراؤه فكرة الحد الأمثل للسكان (١) التى وضحها علماء الديموجرافية المحدثون وخاصة كارساوندرز Carr Saunders فكان يرى أن لكل مجتمع زراعى عدداً من السكان يتناسب مع قوة إنتاجه ، ويجب ألا يتعدى هذا العدد ، كما يجب ألا ينخفض عن هذا الحد الأمثل ، وكان يحذر من عدم مراعاة هـذا الحد ، لأن ذلك يؤدى إلى الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وخصوصاً بين الطبقات العاملة .

---

(١) الحجم الأمثل للسكان Optimum Size وسنعالج هذه الفكرة فى الفصول القادمة

وفى التفكير الفلسفى اليونانى القديم ، عالج أفلاطون المسألة السكانية من وجهة نظره المثالية وخاصة فى مدينته الفاضلة ، ووضع للدولة الأسس التربوية التى ينبغى أن تتبعها لتجعل سكان المدينة وحدة جمعية دعائمها انسجام الرغبات الخاصة وتوازن الميول والمصالح الذاتية . وتقسم سكان المدينة إلى طبقات مهنية متدرجة فى وظائفها ؛ قاعدتها الطبقة الكادحة المشتغلة بالزراعة والصناعة والتجارة وجذعها طبقة الجند المدافعين والمحاربين وفى قمتها الفلاسفة من الحاكمين .

ونلاحظ بوجه عام امتزاج تقسم السكان الطبقى والمهنى بالتقسيم النوعى المعيارى ذلك لأنه لم ينظر إلى علاج المسألة السكانية من ناحية تقريرية أو إحصائية وإنما تناولها فى ثنايا تأملاته الفلسفية وجعل لكل طبقة من الطبقات فضيلة خاصة يجب عليها أن تلتزمها ، فطبقة الإنتاج فضيلتها التعفف والاعتدال ، وطبقة الجند فضيلتها الشجاعة والمخاطرة ، وطبقة الحكام فضيلتها الحزم والحكمة والعدالة . . ووجه مزيد عنايته إلى تنظم النسل بين طبقة الجند التى لا تستمع بحياة الأسرة وإن كان قد دعا إلى ملكية الدولة للأطفال .

أما أرسطو فقد اتجه فى آرائه السكانية اتجاها أكثر واقعية من أستاذه أفلاطون ، وإن كانت هذه الدراسة جاءت عابرة فى ثنايا نظرياته الفلسفية التى تهدف إلى تحقيق السعادة للمجتمع الإنسانى ، فقد عالج الوحدات المورفولوجية الاجتماعية التى تبدأ بالأسرة ثم القرية . ثم المدينة باعتبار أن هذه نماذج اجتماعية طبيعية تتألف مع بعضها على أساس عضوى (غير آلى) ويبدو للمحلل المدقق لآراء أرسطو ، أنه قد تناول كثيراً من الجوانب السكانية سواء من ناحية المهن الطبيعية للسكان (الزراعة والصيد وتربية الحيوان ؛ والمهن غير الطبيعية التى ترتكز على التجارة والصناعة ، وقد عالج الجوانب النوعية من السكان فى ثنايا نظريته عن الرق

والمرأة إذ أنه كان يعتقد أن الطبيعة قد زودت كل منهما بخصائص نوعية أقل قدراً وأحط مكانة من الرجل المواطن اليونانى ، ومميز بين الشعب اليونانى وبقية الشعوب المتبربرة التى هى فى منزلة أدنى من حيث الاستعداد العقلى والثقافى عن الشعب اليونانى المسيد .

والذى يعنينا بوجه خاص فى هذا المجال أن نشير إلى نظرية أرسطو العلمية فيما يتعلق بنمو السكان وتحذيره من النمو غير المتناسب لبعض الطبقات فى المدينة لأن ذلك يؤدى حتما إلى الثورات ، وشأن المدينة شأن جسم الإنسان فكما يجب أن تنمو أجزاء الجسم بالتناسب، فكذلك يجب أن تراعى الدولة فى نمو السكان عدم طغيان الزيادة فى طبقة على حساب طبقة أخرى كما ينبغى أن تراعى الوحدة الاتنولوجية بين سكانها لأن من العوامل الهامة التى تؤدى إلى التفكك الاجتماعى وقيام الثورات ، اختلاف الأصول والأنساب وعدم انصهار السلالات التى تكون شعب دولة من الدول . وقد ذكر شواهد تاريخية عن الصراع الذى يهدم بين المواطنين والأجانب إذا زاد عدد جالياتهم فهو من هذه الناحية يعارض تيارات الهجرة وتوطين الأجانب .

ومهما يكن من شىء . فإن دراسته لم تكن دراسة تحليلية تقريرية أحصائية على نحو ما هو مألوف فى الدراسات الديموجرافية المهاجرة ، غير أنه كان يؤيد السياسة السكانية المثلى التى يجب عنها بالحد الأمثل للسكان .

فهو يرى أن من أهم خصائص المدينة الفاضلة مراعاتها لفضيلة الوسط فى عدد سكانها ، بمعنى أنه ينبغى ألا ينقص عدد السكان عن الحد الأدنى الضرورى لكفاية المدينة التى تحقق لها الحياة السعيدة ، كما أنه ينبغى أيضاً ألا يتعدى هذا العدد حداً أقصى حتى لا يختل نظام المدينة ويصعب تحقيق الرفاهية لسكانها . والسياسة السكانية المثلى فى نظره هى العمل على توافق

العدد بسعة الوطن . ولن تتحقق رفاهية الأمة إلا إذا كان عدد أفرادها مناسباً لمساحة رقعتها . . .

(٣) أما مفكرو الرومان، فإن غالبيتهم كانوا يتجهون اتجاهاً عملياً في الدراسة السكانية وكانوا يدعون إلى تشجيع النسل ، وكثرة المواليد ، وذلك بقصد العمل على زيادة عدد سكان بلادهم ، وخاصة وأنها كانت تتجه إلى تنفيذ سياسة بناء إمبراطورية رومانية ، الأمر الذى يتطلب زيادة القوة الحربية عن طريق مزيد من الرجال العاملين .

وتعرّض بعد ذلك رجال الدين المسيحى لبعض مسائل فرعية تتصل بالمسألة السكانية وأقاموا نظريتهم على آراء تقويمية وأحكام خلقية لاهوتية وخاصة عند ما ناقشوا نظام الرق والأرقاء ووصفهم كمواطنين من الشعب وعالجوا الأحكام المتصلة بالأولاد غير الشرعيين وبإجراءات الإجهاض ومن ناحية أخرى دعا التجاريون ، من أصحاب المذهب التجارى الحر إلى تناول المسألة السكانية على نطاق أوسع من الناحية المحلية المحدودة ، وذلك لتخدم فى تحقيق أهدافهم من الهجرة إلى الجهات التى يجدون فيها تسويقاً وترويجاً للبضائع التابعة لدولتهم .

وفى الشرق العربى ، اهتم كثير من الفلاسفة والمفكرين بالمسألة السكانية ، فتناولها الفارابى ، على أساس فلسفى يقترب فيه من آراء أرسطو وخاصة فى مناقشته للمدينة الفاضلة والمدينة الفاسدة ، والمزايا الديموجرافية والمرفولوجية لكل .

أما العلامة ابن خلدون[1] فكان أقرب إلى الاتجاه العلمى فى معالجته

(١) يعتبر ابن خلدون من أعظم مفكرى القرن الرابع عشر ولد سنة ١٣٣٢ وتوفى سنة ١٤٠٥ وكانت له فلسفة اجتماعية خاصة وهو أول من دعا إلى إنشاء علم جديد أسماه علم العمران وهو العلم الذى يسميه حديثاً باسم علم الاجتماع . وقد وضع آراءه الاجتماعية فى المقدمة التى تصدر كتابه فى التاريخ المعروف باسم « كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر » ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر .

للمسألة السكانية بطريقة عرضية فى مقدمته المشهورة ، فكان لابن خلدون نظريته عن التغيرات الدورية للسكان وأثر هذه التغيرات على الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية كما أنه أتى على نظرية تتفق فى جوهرها مع نظرية مالتس التى ينبه فيها إلى خطورة التزايد المستمر فى نسبة السكان بالقدر الذى يعادله تناسب مطرد فى المواد الغذائية (١) :

ومهما يكن من شأن فإن هذه النظريات والآراء التى اعتنقها المفكرون كانت آراء نظرية فلسفية تهدف إلى أغراض عملية ، أكثر منها آراء علمية وصفية تحليلية ، تخضع لقوانين أو قواعد وأحكام عامة .

ومنذ القرن السابع عشر بدأت تظهر آراء ديموجرافية ذات مسحة علمية ، وظهرت أول ما ظهرت على يد بعض الاقتصاديين ، وفى مقدمتهم أصحاب المدرسة المعروفة باسم التجاريين وكان الاتجاه العام الذى يميّز آراءهم هو الدعوة إلى زيادة عدد السكان ، إذ أن زيادة السكان كانت لها أثرها من وجهة نظرهم ، فهى تحقق مصالحهم المادية ، لأن هذه الزيادة كانت فى نظرهم السبيل إلى ازدهار الصناعة والتجارة ، ومن ناحية أخرى فإنها تنطوى على زيادة فى عدد المهيئين للاشتغال كعمال ومعنى ذلك أنه يكثر العرض بالنسبة لهم ، فتنخفض أجورهم ، وتنخفض بذلك تكاليف الإنتاج وبذلك يزداد ربح التجاريين ، وتعطى فرص المنافسة بين الدول فى تبادل سلعها فيزداد دخل الدول القوية فى إنتاجها وتتضاعف ثرواتها وما يمكنها الحصول عليه من نقود ذهبية وفضية وكان هذا هو هدف التجاريين الأسمى إذ أنهم لم يأخذوا فى الاعتبار ما ينتج عن هذا الاتجاه العام من مشكلات تتصل بالأحوال الاجتماعية للكتل الشعبية وبدون النظر إلى نوع الحياة ومستوى المعيشة التى يجدر أن يحياها الأفراد .

(١) راجع : الدكتور محمد صالح : الفكر الاقتصادى العربى فى القرن الخامس عشر فى مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣٣ ص ٧٥٨ — ٧٦٠ وما بعدها .

وخطت الدراسات السكانية خطوة كبيرة نحو الدراسة العلمية على يد جماعة الفيزيوقراطيين[1] الطبيعيين Les Physiocrates فى فرنسا ومن عاصرهم وجاراهم من علماء انجلترا أمثال آدم سميث Adam Smith وستوارت ميل J. S. Mill ومالتوس Malthus .

فمن المشهور عن المدرسة الفيزيوقراطية أنها كانت تؤمن بفكرة القوانين الطبيعية والنسق الطبيعية والنظام الطبيعى L'Ordre Naturel ولذلك فإنها تدين بسياسة ترك الحبل على الغارب فيما يتصل بالسياسة السكانية ، ومعنى ذلك أنها لم تؤيد وضع سياسة سكانية تنطوى على التحديد أو التحسين أو التشجيع فى النسل ، ذلك لأن كل شىء فى الحياة الاجتماعية يسير وفق الإرادة الإلهية الخيّرة ولا سبيل إلى اعتراض المشيئة أو العناية الإلهية أو النظام الإلهى ، لأن ذلك ليس فى استطاعة البشر . والشىء الهام فى دور جماعة الفيزيوقراط هى أنها تناولت المسألة السكانية كظاهرة تخضع للنظام الطبيعى المقدس ، وحاول أنصار هذا الاتجاه ، يدرسون السكان دراسة وصفية تحليلية ، وإن كانت قد ظلت هذه الدراسة ممتزجة بالقيم والأحكام المعيارية ، متقيدة بالنظرية الأساسية فى الحرية وفى العناية الإلهية .

وخير من يمثل هذا الاتجاه زعيمهم العلامة كيناى quesnay (١٦٨٤ — ١٧٧٤) ، الذى قام بدراسة وصفية تحليلية شبه علمية ، لسكان

---

[1] مذهب الفيزيوقراطيين : ظهر هذا المذهب فى فرنسا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر بين سنتى ١٧٥٦ ، ١٧٨٠ ، وكان أصحابه من أسبق المفكرين الذين آمنوا بفكرة خضوع الظواهر السكانية والإنسانية عامة للقانون الطبيعي وهو قانون إلهي مقدس «Divine Order» ومن أشهر علماء هذه المدرسة Quesnay صاحب كتاب الجدول الاقتصادى Le Tableau Economique

وكذلك من أئمتهم مرسييه دى لاريفير Mereier de Riviére

ومن أشهر كتبه L'ordre Naturel et Essentiel des Societés Politiques 1797 .

فرنسا ، فلاحظ انخفاض كثافة السكان فيها من مدى عشرين عاماً ، بين سنتى ١٦٥٠ — ١٨٥٠ ، وحاول أن يفسر هذه الظاهرة عن طريق معامل الارتباط بين عدد السكان والقدرة عل الإنتاج ، ومن ثم علل قلة الإنتاج فى فرنسا بنقص عدد سكانها ، وخلص من دراسته الديموجرافية الاقتصادية إلى قاعدة عامة مؤداها أن هناك إطراداً بين نسبة تخلخل السكان وقلة الإنتاج ، فمثلا الدولة التى يقل عدد سكانها بمقدار الثلث ، ينقص إنتاجها بمقدار الثلث ؛ ونحن لسنا بصدد مناقشة صحة آرائه ، غير أنها تعطينا صورة من محاولة تقنين الدراسة السكانية كما هو الشأن فى دراسة الظواهر الطبيعية . ومحاولة الانتفاع بهذه القواعد العامة فى النواحى التطبيقية العملية والإتجاهات والسياسات الإصلاحية ، كما فعل كينای نفسه إذ يوصى الدولة - فى ضوء دراساته الديموجرافية - بأن تعمل على زيادة الدخل قبل أن تعنى بزيادة السكان . وأنه يجب أن تتوقف زيادة السكان على الزيادة الفعلية فى الإنتاج والدخل القومى وليس العكس .

ويظهر نفس هذا الإتجاه الطبيعى الالهى للمسألة السكانية على يد القس «سوسملیخ» Sussmlich فى ألمانيا [1] (١٧٠٧ — ١٧٦٧) فقد حاول أن يضع قانوناً للمسألة السكانية يرتكز على زعم التعادل بين مجمل عدد المواليد وعدد الوفيات المنبثقة عن الفكرة الفلسفية فى التعادل بين الخلق والإفناء ، ويتلخص قانونه فى أنه يوجد بالضرورة ووفقاً للعناية الآلهية ، تكافؤ أو على الأقل نسبة ثابتة بين عدد المتزوجين وعدد المواليد وعدد الوفيات فى كل سنة من السنين العادية التى لا يتخللها أوبئة أو حروب أو آفات وشرور إجتماعية أو أزمات أقتصادية . أما إذا حدث عامل من تلك العوامل التى تخل بالتكافؤ أو تغير من النسبة بين تلك العناصر

(١) الدكتور عبد العزيز عزت ، فى الإحصاء

السالفة الذكر ، كأن تنسب أزمة إقتصادية فى قلة نسبة الزواج وبالتالى قلة الأطفال المنجبين فى تلك السنة ، أو كأن يظهر وباء بحيث تزيد عدد حالات الوفاة بين الأطفال أو اليافعين فإن العناية الإلهية ما تلبث أن تعيد هذا التكافؤ من جديد بعد زوال تلك العوامل الطارئة . هذا وينطوى هذا الرأى على الإيمان المطلق بالنظام الإلهى المقدس Divine Order الذى تسير وفقه أحوال البشر فى كل المجتمعات الإنسانية .

وفى انجلترا ساير العالم الاقتصادى آدم سميث (١) Adam Smith (١٧٢٣ — ١٧٩٠) الإتجاه الطبيعى الحر فى نظرته إلى المسألة السكانية ، فطبق عليها المبدأ العام المأخوذ به فى المجال الاقتصادى والمعروف باسم قانون العرض والطلب الذى بمقتضاه يتحقق التوازن فى المجتمع ، ورأى أن المسألة السكانية ينبغى أن ينظر إليها من زاوية تطبيق هذا المبدأ على العمل والتشغيل ، وارتباط ذلك بالزواج والإنجاب ، فإذا افترضنا أن هناك زيادة فى عدد السكان وقلة فى فرص أو كمية العمل ، فإن الأحوال المادية والاقتصادية ستحول دون إقبال الأفراد على الزواج ، وتستمر الحال على ذلك إلى أن تتهيأ الظروف لعودة التوازن الاجتماعى ، وكذلك الشأن إذا تهيأت فرص العمل بكثرة مع انخفاض فى الكثافة السكانية ، فإن أجور الأفراد ترتفع وتتحسن تبعاً لذلك حالتهم الاجتماعية ، فيقدمون على الزواج والإنجاب إلى أن تعود الحالة السكانية إلى مرحلة التوازن . . وواضح ويبدو من ذلك مدى تأثر آدم سميث بفكرة القانون الطبيعى ومرحلة التوازن التى تتحقق عن طريق قانون العرض والطلب ، غير أنه أقام نظريته

(١) يلقب آدم سميث بأبى الاقتصاد ، وقد خلد ذكره كتابه « ثروة الشعوب » .
Adam Smith : An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations.

الديموجرافية على عدم الاستقرار فى العمل وفى الدخل، وهذا ما عرض نظريته لهجوم شديد من قبل العلامة سيسموندى[1] Sismondi (١٧٧٣ — ١٨٤٢)، وهو أحد قادة الفكر الناقدين للمذهب الحر الإنجليزى وتعاليمه ؛ التى لا ترعى إلا صالح الطبقة المسيطرة على الانتاج، الأمر الذى ترتب عليه أن أغفلت الأحوال الاجتماعية والنوعية للسكان، فتذرعوا بكل الوسائل لتقليل نفقات أنتاجهم، فأطالو يوم العمل وأكثروا من استخدام النساء والأطفال مع ضعفهم، ومن أجل هذا طالب أنصار التدخل « Interventionnistes » من المفكرين علاج المسألة السكانية فى إطار جديد ووضع مبادىء اقتصادية جديده[2] لرفع المستويات الاجتماعية والإقتصادية للكتل البشرية، وقد مهد هذا لظهور النزعات الإشتراكية فى صورة علمية قوامها الدراسات الاقتصاديه والسكانية.

على أنه حتى إلى هذه المرحلة، كانت الدراسة السكانية دراسة تبعية أو إن شئت فقل فرعية، لم تقصد إلى ذاتها باعتبارها محور الدراسة وأساس البحث وبؤرة التفكير.

---

(١) راجع كتابه :

Sismondi : Nouveaux Principes d'Economie Politique.

المبحث الثانى

الاتجاه العلمى فى الدراسة السكانية

وأخيراً قدّر للمسألة السكانية أن تتخذ الشكل العلمى ، وأن تبحث لذاتها فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، على يد العالم الإنجليزى مالتس Malthus (١٧٦٦ - ١٨٣٦) ، بل كان أهم ما اشتهر به مالتس هو نظريته فى السكان ، وقد أمتاز على سابقيه فى معالجته للمسألة السكانية فى محاولة إخضاع تطور السكان وتزايدهم لقانون عام ، شأن العلوم الطبيعية التى تقوم على استخلاص القوانين العامة التى تخضع لها الظواهر الطبيعية ، والتى بمقتضاها يمكن التنبؤ بنتائجها إذا توافرت الشروط اللازمة لحدوثها أو تحققها ، ولسنا بصدد التحدث عن نظريته[1] ، وإنما نكتفى بأن نشير إلى أنه سجّل ما انتهى إليه من الدراسة فى صورة قانون معادلة ترقى بهذا اللون من البحوث إلى المرحلة العلمية ، فقد قرر أن السكان يتزايدون كل خمس وعشرين سنة بنسبة متواليه هندسية (أى بالتضاعف من مدة إلى أخرى) ، فى حين أن مواد المعيشة تزيد فى نفس المدة بنسبة متواليه عددية (أى بالإضافة - من مدة إلى أخرى) ومعنى ذلك أن تزايد مواد المعيشة لا تتمشى مع تزايد السكان ولذلك فقد تنبأ للبشرية ، بيوم عصيب ونادى بضرورة اتخاذ حلول عملية لملافاة وقوع الكارثة . . . وقد كان لهذه النظرية دوى كبير ، وحاول الكثير تطبيقها على التغيير السكانى الأقليمى ، ونحن

---

(١) أنظر فى تفصيل هذه النظرية مبحثا خاصا بها فيما بعد

Malthos : An Essay on the principle of Population or a view of its past and present effects on Human Happiness 1803

وإن كنا لا نأخذ بها من الناحية الشكلية والموضوعية إلا أنها ولا شك تعتبر بداية مرحلة تحولت فيها الدراسات السكانية إلى دراسة علمية .

وابتداء من القرن التاسع عشر ، شهدت الدراسات السكانية تطورا كبيرا ، ويرجع ذلك فى المقام الأول إلى اصطناعها المنهج الإحصائى ، بعد أن نبه إلى ذلك العلامة البلجيكى كتليه Quetelet (١) ، فإليه يرجع فضل الدعوة إلى معالجة الظواهر الإنسانية والاجتماعية بما فيها المسألة السكانية بالطريقة الاحصائية حتى يمكن وضع قوانين عددية وكمية .

وقد أدى انتفاع علماء السكان بالمنهج الإحصائى إلى تقدم كبير وازدهار هذه الدراسة على نحو ما سنشير فيما بعد .

والواقع أنه قد تضافرت عدة عوامل إجتماعية فى المساهمة فى تقدم الدراسات السكانية تقدماً ملحوظاً ونحن نذكر منها على سبيل المثال :

١ـ أولا : تقدم الدراسات البيولوجية الحيوية ، والدراسات الأنثروبولوجية المتصله بالسلالات البشرية ، وخضوعها للمقاييس الحسابية الدقيقة وارتقاء منهجها بعد الإفادة من الطريقة الإحصائية فى تحليل الصفات النوعية للسكان فى ضوء المعرفة النظرية والتطبيقية للخصائص الفيزيقية والعقلية والنفسية للسلالات البشرية .

٢ـ ثانياً : ارتقاء الدراسات الإحصائية ، وتقدمها تقدماً كبيراً ، فأصبح من الميسور استغلال ما تصل إليه هذه الدراسات فى شرح وبسط المسائل السكانية ورسم خطوط السياسة السكانية وفق تخطيط عام ، وتحليل البيانات المتصلة بالأحوال الصحية والثقافية والاجتماعية ، والانتفاع بها من الوجهة العملية التطبيقية فى رسم وتنفيذ الخطط الإصلاحية .

٣ـ ثالثاً : تعميم الانتفاع بوسائل وطرق البحث العلمى المنهجى والإفادة بوجه خاص بالدراسات المونجرافية والبحوث الإيكلوجية العمرانية .

(١) يعتبر البلجيكيون العالم كتليه Quetelet المؤسس الحقيق لعلم الاجتماع

وقد أدّى ذلك إلى دراسة السكان دراسة مركزة مستفيضة تقوم على أساس الإقليمية Regionalism وترتكز على مبدأ النسبية الاجتماعية ولا شك أن هذا يساعد على أن تكون الحلول العملية للمشكلة السكانية منبثقة من طبيعة النظم والأحوال الإقليمية القائمة فى البيئات المحلية ، وتكون السياسة السكانية أقرب إلى الواقعيه منها إلى الاتجاهات النظرية .

٤ ـ رابعاً النمو الصناعى المطرد وتأثيره على ميادين التجارة والتسويق والاستيداد والعلاقات الدولية ، وعناية الدول المنتجة بأمر الأحوال الاقتصادية والمميزات النوعية للشعوب المستهلكة أو الشعوب التى تتبادل معها السلع . وذلك لتحديد سياستها الإنتاجية وفقاً لاحتياجات تلك المجتمعات ، وفى ضوء تقديرها لقدرتها الشرائية ، وعلى هدى الوقوف على صفاتها وخصائصها النوعية .

هذا بالإضافة إلى ما استحدثته الصناعة من حياة مدنية وموضوعات عمالية تنطوى على موضوعات ومشكلات وتنقلات وهجرات سكانية تستلزم مزيداً من الاهتمام بهذا النوع من الدراسة والاعتماد عليه فى حل المسائل المتصلة بالحياة المدنية بعد أن أصبح لها الصدارة فى الأهمية فى أوقاتنا المعاصرة .

٥ ـ خامساً تطور الوعى القومى ، وازدهار الوجدان الجماعى فى النطاق المحلى ، الأمر الذى جعل الدول تتنافس فيما بينها للعمل على رفاهية شعبها ومقابلة إحتياجاته فى الخدمات الاجتماعية ، وساد العالم فكرة قياس نهضة ورقى الأمة بمقدار ما يحظى به مواطنوها من الرعاية الصحية والثقافية والتأمينات الاجتماعية فانتشرت بذلك دراسات سكانية نوعية شملت كل القطاعات التى تستهدف الوصول إلى برامج تخطيط الإصلاح الاجتماعى ، وقد أدّى هذا إلى أن تعنى الدول بإنشاء أجهزة متخصصة للقيام بهذه الدراسات فى مختلف المجالات والاعتماد عليها فى رسم سياستها التخطيطية .

٦ ـ سادساً : تقدم الوعى السكانى فى المجال الدولى ، وقد برز هذا الاتجاه بصورة عملية ، حينما أقر المجلس الاقتصادى والاجتماعى لهيئة الأمم المتحدة ، ضرورة بحث المسألة السكانية على مستوى دولى وقد عقد أول مؤتمر عالمى للسكان فى مدينة روما فى أغسطس سنة ١٩٥٤ وإن دل انعقاد هذا المؤتمر على شىء ، فإنما يدل على نضوج الوعى السكانى فى بقاع العالم المختلفة ، وتنبه المسئولين عن السياسة الدولية إلى أهمية وخطورة المسألة السكانية ، والشعور بضرورة معالجتها على نطاق يعدو المجال المحلى والقومى إلى المجال الدولى العالمى وبهذا أصبحت هناك هيئات متخصصة للدراسات السكانية تابعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة للمنظمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تشرف عليها هيئة الأمم المتحدة .

٧ ـ سابعاً : نمو المنهج التكاملى فى الدراسات الإنسانية ، والفروع المتخصصة منها واعتماد كل منها على الأخرى واتصال بعضها بالبعض الآخر للإفادة فى النواحى العملية التطبيقية ، فأصبح الاتجاه التكاملى الآن يساوق كل مجال تخصصى ، بحيث يصعب أن تتعرف الحدود الفاصلة للمجالات المتخصصة الأمر الذى جعل من العلوم الإنسانية وحدة متماسكة ، وكفل لأى من فروعها النمو والتقدم كلما تقدم أى فرع منها وتطور على نحو ما يبدو من مضمون المبحث التالى :

صلة الدراسات السكانية بالدراسات الإنسانية

الواقع أننا إذا وسعنا نطاق نظرتنا إلى مجالات الدراسات السكانية ، لقينا أنها متشعبة النواحي ، متعددة الجوانب ، تختلف باختلاف وجهات نظر العلماء والزاوية التي يعنى الباحث بدراستها فقد يتناول بعض العلماء النواحي التاريخية للسكان ، في مختلف البلاد ، متتبعين الهجرات السكانية التاريخية القديمة ، وفقاً للعصور الجيولوجية المتعاقبة والتطورات والتقلبات البيئية الطبيعية ، وهذا الفريق يعنيه أن يربط بين الصفات الفرعية للسكان وظروف البيئة الطبيعية التي يعيشون فيها أو ينتقلون إليها ، ويمثل هذا الاتجاه بصفة عامة علماء الايكولوجيا الانسانية Human Ecology والجغرافيا التاريخية البشرية التي أطلق عليها العلامة راتزل F. Ratzel اسم جغرافية الإنسان Anthr opogeog raphy ← انثروبوجغرافي

وهذا الفريق من العلماء المهرة المهتمين بدراسة السكان من هذه الناحية ، يربطون بين الكثافة السكانية من ناحية والنواحي والصفات النوعية من ناحية ثانية وبين مدى امكانية استغلال سكان كل بيئة للموارد الطبيعية لبيئتهم الجغرافية وأثر تغير البيئة في الحركات السكانية . ومن أشهر ما عرف بهذا الصدد ذلك التقسيم الذي يصنف السكان إلى ثلاثة أقسام رئيسة وفقاً لفاعلياتهم تجاه موارد بيئاتهم ، النوع الأول من السكان يمثله النموذج السلبي السائد في المجتمعات المتخلفة في الحضارة التي تمتاز بقلة عدد سكانها وعدم استقرار أفرادها ، واعتمادها التام على ما تقدمه البيئة الطبيعية من مواد غذائية وما يتسره من ملاجيء وملاذ طبيعية ، وهذا النموذج السلبي من السكان لا يملك القدرة الفنية على موارد البيئة الطبيعية ، فيظل في حالة تبعية من النواحي الاقتصادية والسياسية والثقافية .

والنموذج الثاني من السكان ، تمثله المرحلة الحضاريه التاريخية التي مرت بها

المجتمعات الإنسانية ، ويتألف من مجموعة السكان الذين قدر لهم أن يعيشوا في بيئات لها خصائص جيولوجية معينة ، يسرت لهم منابع المياه، الأمر الذى ساعدهم على اكتساب خصائص الاستقرار واستثمار غلات البيئة الطبيعية من الناحية الزراعية وعدم الوقوف منها موقف السلبية ، والأخذ بفكرة الثمرات النحويلية التى يعالجها الإنسان بمجهوده الخاص فى سبيل اشباع حاجاته الضرورية ، أما النموذج الثالث للسكان فيتمثل فيما يسمى بالجماعات الإيجابية التى تبذل جهودا ايجابية لتغيير معالم موارد البيئة الطبيعية ، والأخذ بفكرة الانتاج التحويلى ، وتسخير الموارد الطبيعية لصالح الإنسان وتتحقق هذه فى المجتمعات الصناعية .

وبحث فريق من العلماء التغيرات النوعية والسلالية التى تطرأ على السكان تحت تأثير الهجرة أو الانعزال ومن هؤلاء العلماء العالم فاجنر Wagner وراتزل Ratzel وليو فروبينوس Leo Frobenius وكثير من علماء الاثنولوجيا الذين وجهوا مزيد عنايتهم إلى دراسة الأصول السلالية لسكان العالم أمثال فوى Foy وانكرمان Ankermann ، وجرانبر Grabner الذين بحثوا الأصول الاثنولوجية والثقافية لسكان القارات الجغرافية ، والبعض منهم قسموا سكان العالم على أساس دوائر ومناطق ووحدات اثنولوجية وثقافية على نحو ما فعل كل من راتزل وليو فروبنيوس ، وبينارد دى لابولاى Pinard de la Boullaye الذى حاول أن يوضح العلاقات المكانية والأقليمية بين مختلف الأجناس البشرية ، كما حاول أن يثبت وجود علاقات أساسية بين هذه الأجناس ، تساعد على معرفة الثقافة الأصلية والحياة الفكرية الأولى لأقدم السلالات ، كما توضح العلاقات الزمانية بين الثقافات المتعددة المنتشرة بين السكان فى مختلف القارات .

غير أن هذه الإتجاهات الإثنولوجية التى امتزجت بالدراسات السكانية ، قد اتخذت طابعا مميزا عند بعض العلماء واصطبغت بالصبغة المعروفة الآن

بالعنصرية والتفاوت فى الخصائص النوعية والاستعدادات النفسية والعقلية للشعوب ، وتمخضت عن فكرة السلالة النقية التى يجب أن تكون سكان كل وحدة سياسية ، متنكره للحقائق التاريخية والاجتماعية عن الهجرات السكانية وامتزاج العائلات البشرية .

ولا شك أن النظرية التى تنادى بضرورة الوحدة الاثنولوجية والعنصرية لجميع سكان كل وحدة سياسية ، نظرية تعصبية خاطئة كانت وليدة الاتجاهات السياسية الاستغلالية التوسعية وقد تبنتها الحركة النازية الألمانية للتسيد على سكان العالم بزعم أن الجنس الجرمانى هو أسمى السلالات البشرية وهو القمين على الحضارة الإنسانية ، وهذا الاتجاه الفكرى كان احدى الدعائم الأساسية التى بذرت بذور الحرب العالمية الثانية . ولسنا هنا بصدد مناقشة هذه الفكرة ، ولكننا أردنا فى هذا المجال أن نوضح العلاقة التى تربط بين علم السكان والدراسه الاثنولوجية وأثر ذلك من الناحية السياسية والاقتصادية ومدى تكييفها للسياسة السكانية فى المجالات الدولية[1] .

وقد يهتم فريق آخر من العلماء بدراسة الجوانب البيولوجية الحيوية من السكان ، فيعنى بتتبع الخصوبة التناسلية واختلاف نسبتها باختلاف الشعوب وفى الشعب الواحد باختلاف الطبقات ، ويظهر ذلك فى الدراسات التى قام بها Courra de gini ، والتى بمقتضاها ميز بين الشعوب على أساس الخصائص المميزة للمقدرة الانسالية ، فهو يعتقد أن كثافة السكان مسألة ترجع إلى مقدرة كل جنس على الإنسال وخصوبته التناسلية ومن أمثلتها الدراسات الديموجرافية التى أجراها العالم الأمريكى نوتشتين[2] على الخصوبة التناسلية فى الطبقات الإجتماعية ببعض مراكز ومدن الولايات المتحدة الأمريكية .

وينتمى إلى هذه الشعبة الحيوية فى الدراسات السكانية علماء الأيوجينية

(١) أهم آراء راتزل تضمنها كتاب الموسوم : Ratzel : Politische Geograhie 1903
نظر تفصيل النظرية العنصرية فى كتابنا دراسات انثروبولوجية واثنوجرافية

(٢) سنبسط آراءه عند كلامنا عن النظريات النوعية للسكان .

« Eugenics » المهتمين بدراسة تحسين النسل [1] سواء من الناحية البيولوجية الحيوية أو الاجتماعية . وقد اعتمدت هذه الطائفة من العلماء على الانتفاع بالنواحي العلمية التي أظهرتها دراسات جالتون Galton من ترقية مختلف أنواع الكائنات الحية ومحاولة تطبيقها لترقية النوع البشري وتحسين الإنسان عن طريق دراسة مستفيضة لنظريات الوراثة وأثر الوراثة البيولوجية على الوراثة الاجتماعية .

ولقد تقدمت هذه البحوث على يد كارل بيرسون Karl Pearson وازدهرت بعد أن تأسس فى انجلترا مركز قومى للبحوث الأيوجنية عام ١٩٠٧ باسم فرانسيس جاليتو F. Galton Laboratory of National Eugenice وأصبح لهذه الدراسة هيئات وجمعيات تعليمية Tne Eugenics Educational society بل ومجلة تنشر فيها أبحاثها المتصلة Eugenics Review بالجهود العلمية لمناقشة الوسائل العملية لتحسين النسل ، ومتابعة التشريعات الاجتماعية الكفيلة بتحقيق هذا الهدف الإنسانى . وقد حمل لواء هذه الدراسة فى الولايات المتحدة الأمريكية كل من الكسندر جراهام بل Alex. Graham Bell والعلامة دافينبورت Davenport ، وتأسست فى نيويورك هيئة علمية لتتبع هذا اللون من الدراسة تعرف باسم The Eugenics Record Office [2]

كذلك نلاحظ أن علم الأنثروبولوجى يتصل فى بعض مباحثه بعلم بنسكان ذلك لأن الأنثروبولوجيا - بوصفها الدراسة العلمية الكاملة للإنسان من حيث أنه كائن حى ، يتألف من جسم وعقل ، ويتميز بخصائص فيزيقية وعقلية فى تكوينه وتطوره ، تبحث من ناحية أخرى الإنسان

(١) سنتناول موضوع تحسين النسل بشيء من التفصيل فى فصل قادم من فصول هذا الكتاب. انظر مقال عن العرب وعلم تحسين النسل ، مجلة العلوم العدد الأول يناير ١٩٥٨ .

(٢) Encyclopedia Americana. vol lo Art. Eugenics.

من حيث أنه كائن اجتماعي يؤلف المحتوى الفاعل للإطار السكاني بما ينطوى عليه من وظائف اجتماعية وآثار حضارية ومعالم ثقافية ومظاهر فكرية . وبهذه الوضعية نجد اتجاهاً للدراسة السكانية ، تغلب عليه العناية بالسلالات البشرية وامتزاجها واختلاطها وتكوين الشعوب من أجناس متباينة . وما يترتب على ذلك من نتائج سياسية أو اقتصادية أو تفرقة عنصرية .

وتخصص فريق كبير من علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية[1] بدراسة الأحوال المعيشية والحضارية والخلقية لسكان الجماعات البدائية والمتخلفة فى الحضارة ، ووجه الكثير منهم مزيد اهتمامه بدراسة السكان الأصليين فى استراليا وأمريكا ، وخاصة بعد محاولة توطن الأوربيين فى تلك القارتين لاستثمار المواد الأولية ولحل أزمات البطالة والمشاكل السكانية فى القارة الأوربية . وقد كان اهتمام المفكرين والفلاسفة من قبل بهذه الجماعات مبعثه حب الاستطلاع والتعرف على كل غريب غير مألوف ولعقد المقارنة بين حالة السكان الذين يعتمدون اعتماداً مباشراً على الموارد الطبيعية وبين السكان الذين تقدمت بهم سبل المعرفة والحضارة الإنسانية ، ولكن أصبح الاهتمام بدراسة أحوال سكان المناطق التى هاجر إليها الأوربيون أو استعمروها ، يقوم على أسباب أكثر اتصالا بالعلم منها بالطرافة الفكرية وأصبحنا نجد من تخصص فى دراسات ميدانية لسكان تلك المناطق . فحين نريد أن نعرف أحوال السكان الأصليين لاستراليا مثلا ، نرجع إلى ما كتبه كل من العالمين بولدوين سبنسر B. Spencer وجيلن Gillen[2]

---

(١) انظر تفصيل ذلك فى مؤلفنا : دراسات انثروبولوجية وانتوجرافية :

(٢) اشترك المؤلفان فى عدد من الكتب عن سكان استراليا الأصليين :

Sir Walter Baldwin Spencer, F.J. Gillen :

The Native Tribes of Central Australia, 1899

The Northern Tribes of 1904

The Arunta 1927.

والأنثروبولوجى هاويت Howitt كما أننا إذا أردنا أن نعرف الكثير عن الأحوال المعيشية لبعض سكان القارة الإفريقية فإننا نرجع إلى كتابات روسكو Roscae وسليجمان Seligman وإيفانز برتشارد Evans Pritchard ونادل Nadel . وبالمثل لمعرفة أحوال السكان الأصليين لأمريكا من الهنود الحمر ، لابد أن نستعين بكتابات بواس Boas وكروبر Kroeber . ودواليك

٣

ويعنى فريق من العلماء بدراسة السكان من النواحي الصحية ، فيبحث فى نسبة الأمراض المتوطنة ، ونسب الوفيات والمواليد ومتوسط العمر والقوة الحيوية ، ويربط هذه الأمور وما إليها بالظروف والأحوال البيئية الطبيعية ، وبنظام التغذية ومدى كفايتها للتعويض عن الجهود المبذولة أو صلاحيتها للنمو الصحى ، كما يفسرها فى ضوء الحالة الثقافية والاقتصادية بالنسبة للمستويات الاجتماعية المتباينة إلى غير ذلك من العوامل التى لها صلة مباشرة بالحالة الصحية .

فمن الناحية البيئية الأيكلوجية مثلا ، قد يلاحظ العالم أن بعض البيئات الجغرافية لا تسمح أجواؤها ودرجة حرارتها ، ورطوبتها بوجه عام بالنمو الصحى للسكان ، فتزداد نسب الأمراض المتوطنة وتكثر نسب الوفيات بين المواليد ، وقد يكون للكثافة الجغرافية أو الأيكلوجية للسكان أثرها ؛ ففى البيئات الريفية حيث تتوزع التكتلات البشرية ، لا تكون فرص العدوى الوبائية بمثل الحال فى البيئات الصناعية التى تتركز فيها السكان وتتجمع على نحو يزيد من احتمالات انتقال العدوى بنسبة أكبر اللهم إلا إذا كانت طبيعة الأمراض منبثقة من طبيعة الأعمال ذاتها أو من آثار ما تحويه البيئة الطبيعية من مصادر وبائية كالبرك والمستنقعات والمياه الملوثة . . . الخ .

وأما من الناحية الغذائية ، فهناك من علماء السكان من يتخذ من سوء التغذية أو جودتها ووفرتها مقياسا للكثافة السكانية فحيث تسوء التغذية ، يكون ذلك فى الغالب مظهراً من مظاهر ارتفاع نسبة الكثافة السكانية Over-population إلى جانب ما يحتمل أن يكون من نظام طبقى يرتكز على سوء التوزيع وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية الأمر الذى يترتب عليه أن يكون الاستهلاك الغذائى لبعض الطبقات دون ما يحتاجه الفرد ليحتفظ بمستوى صحى ملائم . وهذا هو السر فى انتشار أمراض مثل البلاجرا الناجمة عن سوء التغذية .

والعكس إذا ما كانت التغذية ملائمة ، فإن ذلك فى الغالب يتخذ مظهراً من مظاهر اقتراب حجم السكان من حده الأمثل الذى يسمح بتحقيق الرفاهية لسكانه . وما يقال عن التغذية يقال عن الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية والثقافية .

ويولى كثير من علماء السكان اهتماما كبيراً لحراك السكانى والهجرة والتهجير الاختيارى والقسرى ، وأثر ذلك على مورفولوجيـــة الجماعات وعلاقة ذلك بنشأة المدن التى استكملت سكانها عن طريق الهجرة من الريف إلى مراكز ومناطق الصناعة التى كانت النواة الأولى للمدن الكبيرة ، والنتائج المترتبة على الهجرة بالنسبة للمهاجرين أنفسهم وبالنسبة للموطن المهاجر منه والمهاجر إليه ومن العلماء الذين وجهوا مزيد عنايتهم إلى هذه

---

(١) يظهر من تقرير وفد مصر فى المؤتمر الدولى للزراعة والتغذية المنعقد عام ١٩٤٧ ، أن متوسط ما كان يحصل عليه الفرد هو ٦ر٧٧ ٪ من السعرات الغذائية اللازمة له من الحبوب ، ١ ٪ من المواد البروتينية وذلك نظرا لانخفاض مستوى دخله (انظر صلاح الدين نامق : مشكلة السكان فى مصر ص ٦٢) .

الناحية العلامة شمولر Schmoller، وتروتشي Truchy[1] وبيرو Perreau، فقد أوضح الأول مثلا أن الدولة الرومانية قد زادت فيها أحركة المهاجرة من الريف إلى المدن الكبيرة ، وكان أغلب المهاجرين من صغار الفلاحين الذين نزحوا عن ديارهم على أثر استيلاء كبار الملاك الاقطاعيين على أملاكهم ومن الأرقاء الذين كانوا يقصدون إلى المدن ليشتغلوا فيها بالحرف لحساب أسيادهم وأظهر الثاني حركة الهجرة من الريف في فرنسا إلى المدن ، فقد كان عدد من يسكن الريف في فرنسا في سنة ١٨٥١ يبلغ ٣/٤ عدد سكانها ، وأصبح في سنة ١٩٢١ ٥٣٪ وذكر بيرو Perreau أن سكان الريف هبط في إنجلترا في خلال القرن ١٩ من ٥٩٤٪ إلى ٢٨,٣٪ وتدرج عدد مدنها الكبيرة التي يزيد عدد سكانها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة من مدينة واحدة في عام ١٨٠٠ إلى ٨ في سنة ١٨٥٠ ثم إلى ٤٣ في عام ١٩١٠ وهذا يوضح أثر الثورة الصناعية التي نشأت في إنجلترا على تكوينها المرفولوجي نتيجة الهجرات المتصلة من أهل الريف إلى المراكز الصناعية في المدن وسار على هذا النهج كثير من العلماء في مقدمتهم العلامة مفورد Mumford .

ويعنى فريق آخر من علماء السكان بدراسة الجانب الاقتصادي مثل بحث العلاقة بين عدد السكان وموارد الثروة ومستوى المعيشة ويدخل في نطاق ذلك المجاعات والأزمات الاقتصادية ، ومن الرعيل الأول لأمثال هؤلاء العلماء مالتس Malthus وجيفونز jevons وآدم سميث AdamSmith ولكن الصلة بين مباحث السكان والاقتصاد تبدو بشكل أوضح فيما تعنى

(١) وهؤلاء الثلاثة من علماء الاقتصاد ومن مؤلفاتهم :

Schmoller : Principes d' Economic Politique, 5vol, 1905—1908. vol. 2. p. .76

Truchy : Cours d' Economie Politique, 2 vol, 1921 — 23 Precis Elamentaire 2 vol 1926 — 33 vol. 1. p 61.

Perreau : Cours d' Economie Politique 2 vol 1914 vol. 1. P. 245.

به الدول المعاصرة لتحقيق ما يسمى بالرفاهية الاقتصادية Welfare Economic فلقياس الرفاهية الاقتصادية لا بد من الوقوف على الدخل الحقيقي للفرد ، ويتوقف هذا على مقدار الإنتاج القومي من ناحية والكفاية الإنتاجية من ناحية أخرى وتقاس الكفاية الإنتاجية على أساس متوسط إنتاج كل فرد من أفراد السكان المشتغلين بالفعل . . وكلما أرتفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد ـ مع بقاء المعايير الأخرى ـ كلما أرتفع مستوى الرفاهية الاقتصادية ، وكلما تقلب الدخل القومي أو تعرض لتقلبات من الكساد ، كلما تضعضع الشعور بالأمن وزادت البطالة ـ وانخفض مستوى الرفاهية الاقتصادية[1] .

وهناك مسألة هامة ينبغي الإشارة إليها ألا وهي عناية بعض العلماء بتتبع أثر الظواهر الديموجرافية في العلاقات الدولية ، فكثيراً ما كانت الزيادة سبباً في قيام الحروب الطاحنة بين الدول التي تضخمت شعوبها وقلت بالنسبة لهم مواردها وتلك التي تخف كثافة سكانها وتعظم مواردها الأولية ، فالكثرة العددية النسبية للأغريق والرومان كانت إحدى العوامل التي ساعدتهم على الغزو وتشييد الأمبراطورية اليونانية والرومانية . . ويرجع البعض سهولة انتشار الدعوة الإسلامية إلى حركات الهجرة العربية وتوطن الجاليات العربية في الأقطار التي قدر للمسلمين أن يغزوها فيما بعد[2] إذ ساعدت القبائل العربية التي استوطنت مصر وسوريا وفلسطين الغزاة المسلمين لأنهم من بني عمومتهم . وقد أرجع العلامة الفرنسي الفريد ساوفي Alfréd Sauvy قيام الحرب العالمية الثانية إلى العامل

---

(١) فؤاد الشريف : اقتصاديات المنافع العامة

Alfred Sauvy : La Population; Paris, 1448.

(٢) عزة النص : أحوال السكان في العالم العربي .

الديموجرافى ، فإن معاهدات الصلح التى أبرمت بعد الحرب العالمية الأولى قد أهملت قضايا السكان ، ولم تعالج مشكلة الهجرات وخاصة بعد إيقاف هجرة الأوربين إلى الولايات المتحدة ، وتوقفها عن دول أمريكا اللاتينية . ويفسر العلامة كوكس H. Cox قيام اليابان بغزو الصين عام ١٩٢٥ وغزو إيطاليا للحبشة وليبيا إلى الضغط السكانى من كل من اليابان وإيطاليا مع وجود أيديولوجية تبرر حل المشكلة السكانية بالحرب والغزو[1] .

وغنى عن البيان أن الدراسات السكانية قد ازدهرت وارتقت إلى مصاف العلوم النظرية والتطبيقية بفضل اعتمادها اعتمادا كلياً على الطريقة الإحصائية ، ولسنا بحاجة إلى توضيح هذا ، فإن القسم التطبيقى العملى من هذا الكتاب ، سيكون خير مرآة لمدى الانتفاع بهذه الطريقة فى معالجة عناصر المسألة السكانية سواء من ناحية الوصف والتحليل ، أو ناحية التطبيق.

وحمادى القول أن علم السكان ، وإن كان علماً مستقلا فى ذاته ، إلا أنه يرتبط بغيره من العلوم الإنسانية بروابط ووشائج قوية ويتأثر بها وحدها ويمدها بكثير من الحقائق التى تنتفع بها ، فقد ألمحنا إلى مدى ارتباطه بالدراسات الانثروبولوجية والاتنولوجية والاكولوجرافية والبيولوجية ، أشرنا إلى مدى صلته بالدراسات الاقتصادية باعتبار أن النشاط الاقتصادى ليس سوى مظهر من مظاهر حياة السكان ولا تكاد توجد ظاهرة اقتصادية لا تتأثر بحالة السكان أو بحركتهم وهو متصل بالقانون باعتبار أن القانون ينظم العلاقات بين أعضاء ذلك الكائن المعنوى الذى ندعوه باسم السكان ، كما أن يقدم المادة الأساسية التى تعكس مدى انتشار الجرائم والعوامل التى تؤدى وتوحى بوسيلة مكافحتها أو التقليل من أضرارها ، وتلهم المشرع بالأسس التى يتوخاها فى وضع تشريعه ، أو تعديله ليكون مطابقا لمقتضيات الأحوال السكانية ومنبثقاً من طبيعة الملابسات الاجتماعية .

(1) H. Cox: The Population Problem